معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 19/ العدد 2 (ديسمبر 2024): ص.ص: 205-229

تأثير النسوية على تنظيم حقوق المرأة في الصكوك الدولية

The impact of feminism on the regulation of women's rights in international instruments

ط.د عماد لبانجي[1] *. د. فؤاد غجاتي[2] .أ.د. سمير شيهاني[3]

[1] [2] [3]مخبر الدولة والإجرام المنظم: مقاربة قانونية وحقوقية بأبعاد اقتصادية واجتماعية (جريمة تبييض الأموال نموذجا)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، 10000 البويرة، الجزائر

i.labandji@univ-bouira.dz[1] f.ghedjati@univ-bouira.dz[2]
s.chihani@univ-bouira.dz[3]

تاريخ الاستلام: 2024/11/05؛ تاريخ القبول: 2024/12/07؛ تاريخ النشر: 2024/12/22

ملخص:

يتعلق الموضوع بأهمية حقوق المرأة باعتبارها مقياساً لتقدم المجتمعات، ويعكس التأثير الكبير للحركات النسوية على السياسات الدولية وممارسات حقوق الإنسان.

تمكَّنَت الحركات النسوية من التأثير بشكل ملحوظ على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، وهي تتعامل مع المرأة باعتبارها كيان مستقل عن الأسرة أو المجتمع ولا علاقة لها بمرجعية دينية أو تاريخية أو أخلاقية، حيث انتقلت من المطالبة بالحقوق الفردية إلى التركيز على دور المرأة في التنمية وصنع القرار.

كلمات مفتاحية: الحركات النسوية؛ حقوق المرأة؛ الصكوك الدولية؛ المساواة بين الجنسين؛ حقوق الإنسان.

Abstract:

The theme concerns the importance of women's rights as a measure of the progress of societies and reflects the significant influence of feminist movements on international politics and human rights practices. Feminist movements have been able to significantly

* المؤلف المرسل.

influence international instruments on women's rights, and they deal with women as an entity independent of the family or society and have nothing to do with a religious, historical or moral reference, as they have moved from demanding individual rights to focusing on the role of women in development and decision-making.

Keywords: Feminist movements; Women's Rights; International instruments; Gender equality; Human Rights.

مقدمة:

أضحَت قضية حقوق المرأة من القضايا الهامة على الصعيد الدولي؛ إذ بها يُقاس تطور المجتمعات أو تخلُّفُها! إلاّ أنّ هذه الحقوق لم تَكُن ذات شأن وأهمية - في الغرب- قبل القرن السابع عشر، حيث كانت الكثير النساء في معظم دول العالم الغربي مضطهدات، يعِشْنَ تجارب قاسية ويعانينَ من الظلم والاستبداد، ويقبعنَ تحت مظلة الجهل، والعبودية، حتى جاء القرن الثامن عشر، أين بدأت النساء في مجابهة كل أشكال الرِّق والعبودية المُمَارَسَة عليها، من خلال إنشاء حركات نسوية دولية بدأت في شكل تجمعات تمحورت قضيَّتُها حول الكفاح من أجل الحصول على لقمة عيش كريمة، والمطالبة بأجور نظير عملها، مساوية لأجور الرجال لنفس العمل على الأقل.

وكانت نقطة التحول في حياة الحركات النسوية بعد إنشاء عصبة الأمم المتحدة، ثم هيئة الأمم المتحدة، فبدأت تأثيرها على طريقة صياغة نصوص الصكوك الدولية المختلفة ووثائق ومخرجات المؤتمرات الدولية؛ من خلال أعضائها الفاعلين في منظمة الأمم المتحدة، عبر أجيال مختلفة من النسويات تختلف مطالبها من جيل إلى آخر، إلاّ أنها تَصُب كُلُّها في دمج المرأة بشكل كلي في المجتمع وتَخَلّيها عن أعبائها المنزلية المقيّدَة لها، التي تقف أمام طريق تحقيق المساواة، التنمية والسلم!

فانتقلت الحركات النسوية من المطالبة بالحقوق الفردية للمرأة والمساواة بين الجنسين إلى التركيز على دور المرأة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصنع القرار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، الذي يُعتبر شرطا أساسيا للوصول إلى التنمية المستدامة وبالتالي مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين.

وإيمانا من الحركات النسوية أنّ القانون هو امتداد للمجتمع، سَعَت جاهدَةً إلى إعادة تقييم

الأدوار التقليدية المُسنَدَة تقليديا لكل جنس داخل الأسرة والمجتمع وبالتالي محاربة الأسرة وتفكيكها عن طريق التأثير على سَن القوانين الدولية ومحاولة فرض منظومة شاملة لحقوق الإنسان غيرَ آبِهَةٍ للاختلافات الدينية، والعرقية للشعوب، واختلاف العادات، والتقاليد.

وبناء على ما سبق، نطرح الإشكالية الآتية: **إلى أي مدى تمكَّنَت الحركات النسوية من التأثير على الصكوك الدولية في مجال حقوق المرأة؟**

للإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا المنهجين الوصفي والتحليلي من أجل تبيان موجات الحركات النسوية، وما جاءت به الصكوك الدولية في مجال حقوق المرأة، وتحليل مضامين بعض هذه الصكوك.

المبحث الأول: تطور الحركات النسوية

عانت النسوَة في المجتمع الغربي الكثير من الاضطهاد، فلم يَكُن يُنظَرُ إليهنّ على أنَّهُنَّ إنسان، وإنما مجرد أنثى، بل وصل ببعض الفلاسفة إلى الاختلاف حول كُنهِهِنّ.

وأدى هذا الاضطهاد المستمر- في نهاية المطاف- إلى المقاومة من طرف النساء من خلال إنشاء حركات نسوية (المطلب الأول) والمطالبة ابتداءً ببعض الحقوق الإنسانية، ثم تطوَّرَت هذه المطالب، وبدأت تأخذ أبعادًا أخرى جيلا بعد جيل، وهو ما عُرف بموجات الحركات النسوية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التعريف بالنسوية العالمية

التعريف بالنسوية العالمية يقتضي إيضاح المقصود بها (فرع أول)، وتبيان كيفية نشأتها وظروف ذلك (فرع ثانٍ).

الفرع الأول: تعريف النسوية

الحركة النسوية ليست ظاهرة جديدة، لكنّ مصطلح النسوية "مصطلح حديث، استُخدِم لأول مرّة سنة 1871 في نصّ طبي فرنسي لوَصف توقف نمو الأعضاء والخصائص الجنسية لدى المرضى الذكور الذين يُنظر إليهم على أنهم يعانون من "تأنيث" أجسادهم. ثم اختار "ألكسندر دوما" هذا المصطلح، لوصف النّساء اللواتي تَصَرَّفنَ بطريقة يُفتَرَض أنَّها ذكورية"[1].

(1) - Rekha Pande, The History of Feminism and Doing Gender in India, Revista =

وتعريف النسوية ليس يسيرًا كما يبدو؛ نظرا لتعدُّد المدارس والرؤى، فهناك من يعرّفها بأنها "عقيدة تتوخى توسيع أدوار وحقوق المرأة في المجتمع"[1]. وهناك من يعرّفها على أنها "كل ما يتعلق بحقوق المرأة، أو اضطهادها، أو تحرّرها، أو مساواتها، أو مطالبتها بأن تكون مختلفة، أو العمل، أو السياسة اليومية، أو النظرية"[2].

أو هي فلسفة كاملة تَهدِف إلى تغيير حياة المرأة المعاصرة فعليا، على أساس أنّ النساء والرجال لديهم حقوق متساوية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية[3].

والنسوية على هذا النحو هي المدافعة الأكثر تفانيًا عن حقوق المرأة؛ تُناضِل من أجل تَحرُّرِها واستقلالها المالي، وإزالة التسلسل الهرمي بين الجنسين، وتهدِف إلى القضاء على الصَّدع العميق بين الجنسين الذي كان ينمو منذ بداية عملية التصنيع[4]!

فالحركة النسوية هي العدّو المعلَن لأي نوع من التمييز العنصري أو الجنساني، باعتبار أنّه لا يمكن أن يتعايش مع الانسجام والتماسك الاجتماعيين[5].

الفرع الثاني: بوادر الحركة النسوية

من خلال ما سبق يتجلّى إنّ الهدف من ظهور الحركات النسوية كان من أجل حماية حقوق المرأة، وقد كان ذلك مع نهاية القرن الثامن عشر، نتيجة تَعَرُّض النساء للاضطهاد والخضوع والتهميش عبر التاريخ، الذي لم يتوقف عند حرمان المرأة من حقوقها المدنية والقانونية فحسب؛ بل وصل إلى حدّ القمع المَمَنهَج للمساهمات الفكرية للمرأة[6].

=

Estudos Feministas, Florianópolis, 26(3), P2.

(1)- Andree Michel, Feminizm, presses unıversıtaıres de france, Cep üniversitesi, p6.

(2)- Altan Heper, Feminizm ve Hukuk, Hukuk Kuramı, C. 1, S. 5, Eylül-Ekim 2014, p12.

(3) - Mihai Androne, A Terminological Analysis of Feminist Ideology, The 4th Edition of the International Conference: Paradigms of the Ideological Discourse 2012, Procedia - Social and Behavioral Sciences 63 (2012), p171.

(4) - Mihai Androne, Ibid.

(5) - Mihai Androne, Ibid.

(6) - Micheline Dumont, The Women's Movement: Then and Now, CRIAW/ICREF, July 1986, p6; Angelica Effiong, Sylvia Inyang, A brief history and classification of feminism, a general introduction to feminism and feminist philosophy, November 2020, p1; Ülker Yükselbaba, Feminist perspektiften hukuk, (iühfm c. lxxiv, s. 1, 2016), p124.

بدأ نضال المرأة الواعي في القرنين 17 و18، حيث ركَّزَت النسويات خلال هذه الفترة على المساواة بين الجنسين من خلال إبطال منطق الفلسفة الكلاسيكية التي تُهَمِّش الجنس الأنثوي وتُرسِّخ تبعيَّة المرأة للرجل، على اعتبار أنَّها لا تمتلك نفس الدرجة من القُدرَة العقلانية مع الرجل، من خلال الكُتَّاب النّسويين البارزين في تلك الفترة الذين يؤكدون أن العقل بلا جنس. غير أنَّ المرأة قادرة مثل الرجل على اكتساب المعرفة التي من شأنها أن تُمَكِّنُها من المشاركة على قدم المساواة في جميع الأنشطة[1]. وبَرَز هذا أكثر مع ظهور الرأسمالية والفكر التنويري! حيث بدأ الدفاع عن نظرية حقوق الإنسان[2].

المطلب الثاني: موجات النسوية

يُفهم تاريخ النسوية من خلال موجات[3] أربع مختلفة؛ حيث برزت الموجة الأولى كنقد رئيسي للمجتمعات الصناعية، مع التركيز على المساواة في الحقوق لاسيما السياسية (فرع أول)، في حين برزت الموجة الثانية بعد ستينات القرن العشرين، مُرَكِّزَةً على المساواة من المنظور الجنساني (فرع ثان)، بينما بُنيَت الموجة الثالثة على أشكال متنوعة من الهويات النسوية (فرع ثالث)، في حين ظهرت موجة رابعة مع بداية الألفية الجديدة ولا تزال جارية (فرع رابع).

الفرع الأول: الموجة النسوية الأولى

تَرجِع جذور الموجة الأولى من النسوية إلى القرن 18[4]، أين بدأت الحركة النسوية في جعل صوتها مسموعا لأول مرة. ففي إنجلترا كتبت ماري ولستونكرافت أول عمل مهم في تاريخ النسوية تحت عنوان "دفاع عن حقوق المرأة" الذي نُشِرَ في سنة 1792، أكَّدَت فيه

(1) - Angelica Effiong, Sylvia Inyang, Ibid, p3.
(2) - Ülker Yükselbaba, op. cit, p124; Angelica Effiong, Sylvia Inyang, Ibid, p5; AYŞE SEVİM, Feminizm, insan yayınlan, birinci baski: istanbul, mayis 2005, pp31-32.
(3) - تشير كلمة الموجة إلى فترات من نشاط الحركة الاجتماعية؛ ذلك أنّ زمانية الموجة ليس لها تاريخ بداية أو تاريخ نهاية محدد بدقة، وهناك من اقترح لمعرفة متى تبدأ النسوية، الاعتماد على نهج الأجيال لتركيز التفكير حول النسوية الجديدة.
Maxine MOLYNEUX, et al, new feminist activism, waves and generations, background paper prepared for the 25th anniversary of the Beijing platform for action, 64th session of the commission on the status of women, N° 40, UN Women, April 2021, p4.
(4)- اجتمعت 300 امرأة في سينيكا فولز، بنيويورك، في عام 1848 لإعلان "إعلان المشاعر للعالم". إنّ المطالبة بالمواطنة المتساوية مع الرجال هي شعار تلك الفترة، لتبدأ نسوية الموجة الأولى باتفاقية سينيكا فولز.
Ülker Yükselbaba, Op.cit, p125.

أنّ أهم بُند في جدول العمل النسوي هو تعليم المرأة؛ ذلك أنّ عملية التنشئة الاجتماعية تُعيق تربيتهم وهي سبب بقاء النساء عبيدًا، غايتُهُم في الحياة هي خدمة الرجال[1].

وقد حصلت النساء على بعض الحقوق أثناء وبعد الثورة الفرنسية إلاّ أنّها أصبحت جماعية لأول مرة في النصف الثاني من القرن الـ19، أين اجتمعت النساء من مختلف أنحاء العالم وبدأن في التنظيم والكفاح بهدف الحصول على المطالب الأساسية لهنّ والاعتراف بحقوقهن[2].

وقد تركّزت الموجة الأولى على الحقوق الاقتصادية والسياسية، التي تتناول في مضمونها حق التصويت، ووصول المرأة إلى التعليم العالي، ومِهَن الطب، والقانون والمحاسبة، والحصول على وظائف وظروف عمل أفضل مع عطلة الأمومة والمساواة في الأجور، وحماية النساء والفتيات من العنف المنزلي، وسَن التشريعات لحماية النساء والفتيات من البِغَاء، إضافةً إلى المساواة في الحقوق داخل الأسرة، والإجهاض، والحقوق الإنجابية، والرعاية الجيدة قبل الولادة، وشملت في وقت لاحق حقوقًا أخرى، كحقوق النساء المتزوجات في امتلاك وكسب الممتلكات، والحماية القانونية ضد الاعتداء الجسدي من قِبَل أزواجهن، وضِدّ التحرُّش الجنسي والاغتصاب وكراهية النساء[3]. وتسمى هذه العملية أيضا "نسوية الموجة الأولى" في خطة التنمية[4].

لكن السؤال الذي يُطرح هنا: هل استطاعت النسويات الليبراليات التخلص من الاستغلال المفروض عليهنّ في المجال الخاص؟

الجواب يكون بالنفي، إذ لم يتغير الوضع كثيرًا عما كان عليه من قبل، فبالإضافة إلى الالتزامات المنزلية للمرأة، زاد إثقال كاهلها بواجِبات المجال العام، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أدّى خروج المرأة للحياة العملية إلى زيادة استغلالها من الجانبين الجنسي والبدني؛ أي

(1) - Özlem Tür, Çiğdem Aydın Koyuncu, Feminist Uluslararası İlişkiler Yaklaşımı: Temelleri, Gelişimi, Katkı ve Sorunları, ULUSLARARASIiLiŞKiLER, Cilt 7, Sayı 26, Yaz 2010, p5.
(2) - Edanur KICIT, Yasin ÖZTÜRK, Devletler Hukuku Mu? Erkekler Hukuku Mu? Uluslararası Hukukun Kuruluş, İşleyiş ve Pratiklerine Dair Feminist Eleştiri, Journal of Academic Opinion 2023 3(1), p39; Ülker Yükselbaba, Op.cit, p125.
(3) - Mohajan Devajit, Mohajan Haradhan, Feminism and feminist grounded theory: a comprehensive research analysis, Munich Personal RePEc Archive, 10 July 2022, p10.
(4) - Özlem Tür, Çiğdem Aydın Koyuncu, Op.cit, p5.

تكليفِها بأشغال تُعدّ شاقة نظرًا لتركيبتها البيولوجية المختلفة عن الرجل، التي رفضت النسويات الاعتراف بوجودها أصلا[1].

الفرع الثاني: الموجة النسوية الثانية

أثناء الحرب العالمية الثانية، حَلَّت النساء محلَّ الرّجال في مجال الصناعات الحربية، بعد خروجهم للقتال في الحرب، لكن بمجرد انتهاء الحرب وعودة الرجال، أعيدت معظم النساء ليقبعن في منازلهن لممارسة أدوارهن المنزلية المعتادة، واللواتي بقين في العمل فإنَّهن يزاولن مِهَنًا أدنى مِنْ مِهَن الرجل، ويتقاضين أجورا أقل من الرجال[2].

وحتى حق التصويت كان يُنظر إليه في كثير من العائلات على أنه تصويت ثانٍ للزوج، مُرتبط إلى حد كبير بأيديولوجيات أزواجهن[3]؛ الأمر الذي أدى إعادة تقييم وضع المرأة مع الفلسفة الوجودية، فبينما نادت نسوية الموجة الأولى بتساوي الفرص والحقوق، شَكَّكَت نسوية الموجة الثانية في الأدوار النسائية التقليدية للمرأة[4].

ظهرت الموجة النسوية الثانية في ستينات القرن الماضي، وأتيحت لها الفرصة للانتشار إلى قاعدة أوسع بعد عام 1968[5]. في هذه الفترة حَمَلَت النساء خطاب المساواة إلى المجال الخاص[6]، فتم وضع شعار خاص لهذه الفكرة من خلال تصريح "سيمون دي بوفوار" بأنّ "المرأة لا تولد، المرأة تُصبح"[7]. وخلال هذه الموجة ظهر تياران للنسوية:

---

(1) – انظر في الاختلافات البيولوجية بين الجنسين: سمير شهاني، المساواة في تولّي منصب القضاء بين الحقائق الثلاث: الشرع، القانون، العلم، مجلة المحلل القانوني، جامعة البويرة، مجلد 5، عدد 1، جوان 2023، ص67 وما يليها.

MAXINE MOLYNEUX, et al, new feminist activism, waves and generations, background paper prepared for the 25th anniversary of the Beijing platform for action, 64th session of the commission on the status of women, N° 40, UN Women, April 2021, p4.

(2) - Dawn Pomrening, The Second Wave of the Women's Rights Movement: Different Women, Different Missions, https://minds.wisconsin.edu/bitstream/handle/1793/35540/Pomrening.pdf?sequence=2&isAllowed=y

(3) - Ibid, pp10-11.

(4) - Ülker Yükselbaba, Op.cit, P126. Altınbaş Deniz, "Feminist Tartışmalarda Liberal Feminizm," İUKAD, Sayı 9, 2006, p23.

(5) - Altınbaş Deniz, Ibid, p22.

(6) - Edanur KICIT, Yasin ÖZTÜRK, Op.cit, p39.

(7) بوفوار في عملها "الجنس الثاني"، تُناقش حالة المرأة من خلال حقيقة أنها "حالة خاصة من الأنوثة"...، تمهد الطريق لمناقشة الجنسانية الاجتماعية وترسم الاتجاه الأيديولوجي والسياسي الأساسي للموجة الثانية النسوية. انظر:

=

1- **تيار النسوية الراديكالية:** ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية[1]. والنسوية الراديكالية هدفها تغيير مجتمع تُهيمِن عليه القيم الذكورية إلى نظام أمومي من خلال الإصلاحات القانونية[2].

غالبا ما تكون النسويات الراديكاليات مثليات أو يساريات في التوجه، يسعين إلى التحول الكامل للثقافات والمؤسسات من أجل القضاء على اضطهاد المرأة، ومعالجة قضايا مثل: الإجهاض والاغتصاب والتمييز على أساس الجنس[3].

2- **تيار النسوية الثقافية:** أنها بدأت في الظهور على أنها متميزة فلسفيا عن النسوية الراديكالية في أوائل عام 1975[4]. والنسوية الثقافية هي "أيديولوجية الطبيعة الأنثوية أو الجوهر الأنثوي الذي أعادت النسويات أنفسهن تخصيصه في محاولة لإعادة التحقّق من صحة السمات الأنثوية المقومة بأقل من قيمتها"[5]. وتؤكد النسوية الثقافية الخصائص البيولوجية والنفسية والثقافية والاختلافات بين النساء، فالمرأة التي كانت تعتمد على هيكل أنشأه الرجال، يجب تغييره عن طريق التغيير الأيديولوجي والثقافي للمجتمع الذكوري[6]. وبالتالي فإنّ عدو المرأة، في هذه الفترة، ليس مجرد نظام اجتماعي أو مؤسسة اقتصادية أو مجموعة من المعتقدات، بل الذكورة نفسها[7]. ومع انتشار هذا التيار تم تحقيق الاعتراف بالمثلية من خلال تجريدها من عالم الجنس وإخفائها على أنها رابطة أنثوية[8].

ويظهر مما ذكرنا أنّ الموجة الثانية من الحركة النسوية ليست واحدة، بل هي متعددة، وأغلبها أكاديمية، أدى ظهورها إلى بروز مصطلحات جديدة تتمثل في: النوع الاجتماعي، وأساليب الاتصال الجندرية أو "الجندر"[9]؛ فهي ترفض فكرة الأسرة والزواج

=

Ülker Yükselbaba, op. cit, p126.

(1) - Elizabeth A. Flynn, feminist theories/ feminist composition, college English, volume 57, number 2, february 1995, p202.

(2) - Altınbaş Deniz, Op.cit, pp40-41.

(3) - Elizabeth A. Flynn, Op.cit, p202.

(4) - Alice Echols, Cultural Feminism: Feminist Capitalism and the Anti-Pornography Movement, Social Text, Summer, 1983, No. 7, p38.

(5) - Linda Alcoff, Cultural Feminism versus Post-Structuralism: The Identity Crisis in Feminist Theory, Journal of Women in Culture and Society 1988, vol. 13, no. 3J, p408.

(6) - Altan Heper, Op.cit, p20.

(7) - Linda Alcoff, Op.cit, p408.

(8) - Alice Echols, Op.cit, p41.

(9)- Three Waves of Feminism From Suffragettes to Grrls, p15, https://www.

=

باعتباره قيدًا للمرأة، يتسلط بموجبه الرجل عليها في ظل النظام الأبوي، فركزت على التحرر من قيود الرجل ودعت إلى كل ما يخالف الفطرة الإنسانية السويَّة؛ من حرية جنسية، وشذوذ، وإباحة للإجهاض، كما ترفض الأمومة والإنجاب.

الفرع الثالث: الموجة النسوية الثالثة

ظهرت الموجة النسوية الثالثة في أواخر ثمانينيات وبداية تسعينات القرن العشرين[1]، ومصطلح "نسوية الموجة الثالثة" صاغتها الكاتبة والناشطة النسوية الأمريكية "ريبيكا ووكر"، في مقالتها الشهيرة "أن تصبح الموجة الثالثة"[2].

يُستَخدَم مصطلح نسوية الموجة الثالثة لانتقاد مفاهيم مثل: الأخوة العالمية وعالمية النوع الاجتماعي[3] التي سادت في الموجة النسوية الثانية. وكان أحد العناصر الرئيسية لهذه الفترة الأخيرة هو تعريف جميع نساء العالم في وعاء واحد دون تمييز على أساس العرق والتوجه الجنسي والطبقي للنساء، بمعنى آخر صَهر هذه الاختلافات في وعاء التشابه مع خطاب الأخوة، مما جعل بعض الهويات الأنثوية غير مرئية[4].

إنّ القضية المركزية للموجة الثالثة هي إعادة تفسير مفاهيم مثل النوع الاجتماعي والجنس، بالإضافة إلى دراسة تمثيل المرأة في السياسة والتحرش الجنسي وصورة الجسد[5].

ومن خلال هذه المفاهيم السابقة أصبحت حقوق المثليات والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية، وغيرها +LGBTQ أحد موضوعات الموجة الثالثة[1]،

=

sagepub.com/sites/default/files/upm-binaries/6236_Chapter_1_Krolokke_2nd_Rev_Final_Pdf.pdf. Last accessed on 13/07/2024 at 15:40.

(1) - Colleen Mack-Canty, Third-Wave Feminism and the Need to Reweave the Nature/Culture Duality, NWSA JOURNAL, VOL. 16 No. 3, 2004, p158.

(2)- Mohajan Haradhan, Four Waves of Feminism: A Blessing for Global Humanity, Studies in Social Science & Humanities, SEP. 2022 VOL.1 NO.2, p13.

(3)- Janine Liladhar, Third Wave Feminist Analysis: An Approach to the Exploration of Discourses of Femininity, A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements of Sheffield Hallam University for the degree of Doctor of Philosophy, March 2001, p48; Edanur KICIT, Yasin ÖZTÜRK, Op.cit, p1953.

(4) - Ülker Yükselbaba, Op.cit, p127; Edanur KICIT, Yasin ÖZTÜRK, Ibid.

(5) - Patricia Orolić, three waves of feminism: challenging the patriarchal society and influencing society's view on "gender" and "queer", Undergraduate thesis, Undergraduate study of English language and literature (double major), Završni rad, 2021, pp14-17.

هذه الأخيرة التي كسرت العديد من الحدود؛ حيث انفصلت عن المفهوم السابق للجنس وشجّعت الإبداع والحرية فيما يتعلق به، ورحَّبَت بكل القوالب النمطية والحدود الجنسانية وكسرتها[2]، معتقدين أنّ التنوع هو المفتاح، والاختلافات ظرفية وقابلة للتغيير[3].

فهذه الموجة تنتقد مصطلحات الموجة النسوية الثانية من حيث إنها لم تُحسِن تعريف الجندر، وقصره على الإشارة إلى الفرد بغض النظر عن جنسه، فجاءت -الموجة الثالثة- تدعو إلى إباحة تغيير الجنس وتحوُّل الذكر لأنثى والأنثى لذكر حسب أهوائهم، وزواج مثليي الجنس، في صورة مفرطة للإباحية.

الفرع الرابع: الموجة النسوية الرابعة

لم يتم تحديد تاريخ واضح لبداية الموجة النسوية الرابعة، إلاّ أنّ المنظِّرين النّسويين يقبلون عمومًا أنّ العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين هو بداية للموجة الرابعة.

ويمكن وصف الموجة النسوية الرابعة بأنها حركة ناشطة نسوية جديدة في بعض الجوانب، وتعكس ديناميكيات القرن الجديد، ولها خصائص مماثلة مع خطابات الموجتين الثانية والثالثة من حيث بعض الخطابات وقضايا التمرد، لكن السمة الأساسية لها هي أنها لا تتطور فقط في الشوارع، ولكن بقوة التكنولوجيا الرقمية إلى درجة لا يمكن تجاهلها"[4].

فالشيء الذي أدى إلى التحول من الموجة الثالثة إلى الموجة الرابعة هو شيوع الأنترنت، فاستخدمت كأداة قوية ومهمة في هذه الموجة؛ حيث يمكن لجميع النِسوَة شجب السلوكيات المعادية للنساء والمتحيزة جنسيا[5].

وتركز الموجة النسوية الرابعة بشكل خاص على مشاكل عدم المساواة التي بقيت =

(1) - Edanur KICIT, Yasin ÖZTÜRK, Op.cit, p1953.
(2) - María del Pilar Quintana Teixeira, The influence of feminism and LGBTQ+ movements on language change in English: the expansion of gender- neutral language, Final Degree Thesis, Degree in English Language and Literature, faculty of philology, University of Santiago de Compostela, 2021-2022, p6.
(3) - María del Pilar Quintana Teixeira, Ibid, p7.
(4)- Nursen GÖMCELİ, Dördüncü Dalga Feminizm ve 21; Yüzyıl İngiliz (Feminist) Tiyatrosunda Görülen Etkileri Üzerine Bir Değerlendirme: #MeToo Örneği, Klagenfurt Üniversitesi, Kültür ve Eğitim Bilimleri Fakültesi, İngiliz ve Amerikan Çalışmaları Bölümü, Theatre Academy (2) 2023, p139.
(5) - María del Pilar Quintana Teixeira, op.cit, p4.

عالقة ولم تُحَل، وأشكال التمييز والعنف المختلفة، والاستقلال الفردي للمرأة، بالإضافة إلى مناقشة تمكين النساء والمتحولين جنسيا، وتعزيز قبول جميع الهيئات الممكنة، مما يجعل من هذه الموجة مفتوحة لتجارب الجميع، مستخدمةً في ذلك "نسوية الهشتاج" والاتصالات عبر الأنترنت[1].

ونافلة القول أنّ المطالبة بحقوق النساء مرّت عبر مراحل عُرِفَت بالموجات، عبر أجيال مختلفة، كانت في بدايتها لا تتعدى المساواة في حقوقها مع الرجل في نواحي الحياة المعروفة، لتصل في مراحل متقدمة إلى المطالبة بالتحرر الجنسي اللامحدود، باعتباره شرطًا من شروط تحقيق التنمية العالمية! مستغلة في ذلك الكتَّاب والمفكرين! وكذا وسائط التواصل الاجتماعي.

بيد أنّ هذا في حقيقته ينطوي على محاربة وتفكيك الأسرة التقليدية ذات الفطرة السوية، واستبدالها بمفهوم الأسرة اللانمطية، من خلال الحط من قيمة العمل المنزلي للمرأة واعتباره أدنى مما يقوم به الرجال، بغض النظر عن الفوارق البيولوجية والنفسية بين الجنسين، وما يترتب عن ذلك من اختلاف في التكاليف والأعباء وحتى الحقوق.

فالموجات النسوية في مجملها تُحارب هذا التفاوت من أجل إزالته، وتدعو إلى إعادة تقييم الوظائف التقليدية لكلا الجنسين داخل الأسرة والمجتمع، بل تدعو إلى هدم وجود جنسين مختلفين من خلال التحرّر أو بالأحرى التحلل اللامشروط.

المبحث الثاني: دور الحركات النسوية في صياغة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

تطورت حقوق المرأة عبر موجات النسوية المختلفة، فانتقلت من المناداة بالحقوق الفردية للمرأة والمساواة بين الجنسين، عبر هيئات عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (مطلب أول)، ليُصبح التركيز بعد سنة 1975 على دور المرأة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصنع القرار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، عبر عقد عدة مؤتمرات دولية، ابتداء بمؤتمر مكسيكو سنة 1975، وصولا إلى مؤتمر بجين سنة 1995 (مطلب ثانٍ).

(1) - CATERINA PERONI, LIDIA RODAK, Introduction. The fourth wave of feminism: From social networking and self-determination to sisterhood, OÑATI socio-legal series, volume 10, (2020), p75.

المطلب الأول: الحقوق الفردية للمرأة والمساواة بين الجنسين

قامت الحركات النسوية باستغلال إنشاء أجهزة دولية لحفظ الأمن والسّلم الدّوليين من أجل استكمال تنفيذ برامجها من أجل تحرير المرأة -حسب فكر الحركات النسوية-، فبعد الحرب العالمية الأولى تم تأسيس عصبة الأمم سنة 1919 (فرع أول)، خلالها لم يكن الفرد فاعلا أساسيا في القانون الدولي، ولم تكن له حقوق ضد دولته أو الدول الأجنبية، فقد تم النظر إلى الفرد حينها في إطار علاقته بالدولة[1]. إلا أنَّه في أعقاب الحرب العالمية الثانية حدثت تطورات مهمة في قانون حقوق الإنسان، مع دخول ميثاق الأمم المتحدة حيز النفاذ[2] الذي أسسته منظمة الأمم المتحدة (فرع ثانٍ)؛ بهدف صون السلم والأمن العالميين ودعم واحترام حقوق الإنسان[3].

الفرع الأول: نشاط النسوية في عهد هيئة عصبة الأمم

في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، وبسبب أعمال المرأة من جهة، وتعيين عصبة الأمم لجنة للتحقيق في "وضع المرأة" في الدول المنتمية لها من جهة أخرى؛ اكتسبت النسوة الكثير من الخبرة في الساحة الدولية ودخلت المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق وعدم التمييز ضد المرأة ضمن حقوق الإنسان بشكل صريح[4]. حيث:

- في عام 1930، تأسست منظمة الحقوق المتساوية الدولية للعمل من أجل اعتماد معاهدة

(1) - Ali İbrahim AKKUTAY, İnsan Haklari Hukukunun Pozitivist Yönünü Oluşturan İlgili Uluslararasi Antlaşmalarin Feminist Yaklaşima Etkisi, TBB Dergisi 2017 (özel sayı), p18.

(2) - عندما أوشكت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء في عام 1945، اجتمع ممثلو 50 دولة في مؤتمر الأمم المتحدة حول التنظيم الدولي في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا في الفترة من 25 أفريل إلى 26 جوان 1945، وعلى مدار الشهرين المواليين، تم صياغة ميثاق الأمم المتحدة ثم التوقيع عليه.

https://www.un.org/ar/about-us/history-of-the-un. Last accessed on 26/07/2024 at 15 :13.

(3) - Ali İbrahim AKKUTAY, Op.cit, P22. Radhika Balakrishnan et al, toward a more feminist united nations, international center for research on women, Washington, September 2016, p2.

(4) - Felice Gaer, Women, international law and international institutions: The case of the United Nations, Women's Studies International Forum 32, 2009, p60.

-PIETILA Hilkka, engendering the global agenda: The story of women and the United Nations, development dossiers are produced by the UN non-governmental liaison service, 2002, p9.

الحقوق المتساوية من قبل جميع الدول، ومن ضمن هذه الحقوق نجد المساواة في حقوق الجنسية للنساء المتزوجات، أين وافق مجلس عصبة الأمم في يناير 1931، تحت الضغط الذي مارسه التحالف الدولي للنساء، على إدراج جنسية المرأة المتزوجة في جدول أعمال الجمعية[1].

- في عام 1931، تم تشكيل لجنة الاتصال للمنظمات النسائية الدولية، وهي مجموعة ادعت أنها تمثل ملايين النساء في 70 دولة، هدفها الرئيس هو تنسيق العمل الدولي للمرأة[2]. كما قام عدد من المنظمات النسائية، بمناسبة إجراء دراسة خاصة لعصبة الأمم للنظر في دور المرأة في المؤتمر العالمي لنزع السلاح؛ بتقديم آرائهن بشأن سُبُل تحسين تعاون المرأة في عمل عصبة الأمم، وخَلُصَت تقارير المنظمات النسائية إلى أنّ هذا التعاون لا يتأتى إلاَّ إذا كان الوضع متساويًا بين الرجل والمرأة، وتمكينهن من تحقيق إمكاناتهن في العصبة، وتقلُّدِهِنَّ للمناصب العليا، لا سيما السلك الدبلوماسي[3].

الفرع الثاني: نشاط النسوية في عهد هيئة الأمم المتحدة

أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى انتهاء وجود عصبة الأمم، وبالتالي توقف عمل لجنة المرأة، وبقي وضع اتفاقية دولية بشأن المرأة غاية بعيدة؛ إلاّ أنّ بعض النشطاء المشاركين أعادوا بعث المشروع في عام 1945، وحصلوا على تأكيدات بأنّ حقوق المرأة ستندرج في ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية القانونية التي ستتبعها[4].

أولا: النسوية في ميثاق الأمم المتحدة

يؤكد ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته أنّ "الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقَدَرِهِ". إلاَّ أنَّ الحركة النسوية، تحت قيادة كل من "كابليرو دي كاستيلو" رئيسة لجنة البلدان الأمريكية المعنية بالمرأة، و"بيرثا لوتز" و"مينيرفا برناردينو"، كان لها الدور الفعال في إعادة صياغة ميثاق الأمم المتحدة، بالتأكيد ليس فقط "إيمان الدول بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الفرد وقدره، ولكن في الحقوق المتساوية للرجال والنساء"[5].

(1) - Carol Miller, "Geneva – the key to equality": inter-war feminists and the league of nations, Women s History Review, Volume 3, Number 2, 1994, pp224-227.
(2) - Carol Miller, Ibid, p224.
(3) - Carol Miller, Ibid, p226.
(4) - Carol Miller, Ibid, p238; Felice Gaer, Op.cit, p60.
(5) - PIETILA Hilkka, Op.cit, P10.
=

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ضغطت بعض المنظمات النسائية، تحت قيادة "جيسي ستريت"، من أجل إدراج مادّة تجعل جميع المناصب في الأمم المتحدة مفتوحة على قدم المساواة للرجال والنساء، وهو ما نالوه بإدراج المادة 08 من الميثاق[1].

ويتضح مما أسلفنا أنّ ميثاق الأمم المتحدة قد ساوى بين الرجل والمرأة مساواةً مطلقةً في جميع الحقوق، بالنظر إلى وضع المرأة الغربية المضطهدة المعاش آنذاك، وما سبقه من حِقَب تاريخية. بالمقابل كان وضع المرأة المسلمة مغايرًا تمامًا من الناحية التشريعية؛ فالشرع الإسلامي كرّم المرأة باعتبارها إنسانًا قبل أن تكون أنثى، وبيَّنَ لها حقوقها بشكل يُغنِيها عن كل المطالبات النسوية سالفة الذكر، سواء في الحقوق المدنية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية، أو الثقافية. وهذا التكريم جاء حفاظًا على المرأة، نظرا لمكانتها في الإسلام بالمقارنة مع نظيراتها في الدول الغربية.

فهذا الميثاق لم يراع الخصوصيات الدينية والثقافية للدول، وصهر كل هذه الاختلافات في وعاء واحد وفق نظرته الغربية المادية البحتة -المتعالية- أحادية الجانب، يُرَكِّز على المرأة بُغية تحريرها، إلا أنّ عملية الدَّمج هاته بين المرأة المسلمة والمرأة الغربية أو العالمية لا يستقيم؛ نظرا لاختلاف مصدر التشريع، فالمرأة المسلمة تَستَمِد حقوقَها من التشريع الرَبَّاني، في حين الاتفاقيات الدولية مصدرها المذهب الفردي الذي يعطي الحرية الكاملة للفرد.

ثانيا: النسوية في لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة

أنشأت الأمم المتحدة لجنةً واحدةً لحقوق الإنسان، يتم تحت مظلتها فحص جميع قضايَا حقوق الإنسان، من أجل ضمان عدم تطوير حقوق المرأة وغيرها من الموضوعات بعيدًا عن حقوق الإنسان[2]، وكان ذلك في 21 يونيو 1946؛ حيث أنشأ المجلس

=

فأصبحت الصياغة النهائية لديباجة ميثاق الأمم المتحدة كالتالي: "...وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية...".

https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text. Last accessed on 26/07/2024 at15 :26.

(1) - PIETILA Hilkka, Op.cit, p11.

تنص المادة 08 من ميثاق الأمم المتحدة على أنّه: "لا تفرض "الأمم المتحدة" قيودا تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأية صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية".

https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text.

(2) - Felice Gaer, Op.cit, p61.

الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) التابع للأمم المتحدة لجنة فرعية معنية بوضع المرأة (CSW)[1]، إلاّ أنّ هذه اللجنة ما لَبِثَت أن أصبحت لجنة مستقلة[2] في بداية سنة 1947 بقيادة "بوديل بيغتروب" رئيسة المجلس الوطني الدانماركي للمرأة والمندوبة السابقة لدى عصبة الأمم، وهو ما مكَّنَ النساء من المضي قُدُما بوتيرة أسرع مما كانت عليه في ظل لجنة حقوق الإنسان، فأصبح بإمكان لجنة وضع المرأة أن تضع جدول أعمالها الخاص، وأن تُقَرّر أولوياتها، وأن تُقَدِّم تقارير ومقترحات مباشِرة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي[3].

وكان للجنة المعنية بوضع المرأة دورًا فاصلًا في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بين عامي 1946 و1948، حيث أكَّدَت الحركات النسوية أنّ استخدام الكلمة الإنجليزية "Man" عند الإشارة إلى جميع الناس إنَّما يُشير إلى جنس الذكور فقط، وبناء على ذلك تم تغيير المادة الأولى ليكون نصها: "يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق". فتم استبدال "كل الرجال" بـ"جميع الناس"، وبدلا من "كل رجل" و"لا... رجل" تم استخدام "الجميع" و"لا... أحد"[4].

وعلى الرغم من أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يوفر الحماية للحقوق باعتباره غير ملزم قانونًا من جهة، وعدم وجود آلية حماية تحمي الحقوق المنظمة من جهة أخرى،

(1) - لجنة وضع المرأة هي "هيئة مخصصة لصنع السياسات العالمية وبشكل حصري لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإعداد توصيات بشأن تعزيز حقوق المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية والتعليمية، وتقدم اللجنة أيضًا توصيات إلى المجلس بشأن المشاكل العاجلة التي تتطلب اهتماما فوريا في ميدان حقوق المرأة مع التنفيذ الدنيء لمبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، ومع زيادة سوء وضع مقترحات لتنفيذ تلك التوصيات".

Women's economic empowerment in the changing world of work, commission on the status of women Sixty-first session, UN Women, New York 13 – 24 March 2017, p2; Margaret E. Galey, International Enforcement of Women's Rights, Human Rights Quarterly, Vol. 6, No. 4 (Nov., 1984), p464.

(2) - أعرب جون همفري، أول مدير لشعبة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، عن قلقه من انفصال لجنة وضع المرأة؛ إذ إن أعضاء هذه اللجنة أصبحوا -على حد قوله- دولًا لا أفرادًا يتصرفون بصفاتهم، فاعتبر أنّ وجود لجنة منفصلة لحقوق الإنسان عن الأمم المتحدة هو خطأ محض.

John P. Humphrey, The Memoirs of John P. Humphrey, the First Director of the United Nations Division of Human Rights, Human Rights Quarterly, Vol. 5, No. 4 (Nov., 1983), pp392-393.

(3) - Pietila Hilkka, op.cit, p14.

(4)- Pietila Hilkka, Ibid, p17; Zeynep Alemdar, Toplumsal Cinsiyet Eşitliğine Erişimde Normlar ve Standartlar, Eğitim Materyali, Türkiye'de Katılımcı Demokrasinin Güçlendirilmesi: Toplumsal Cinsiyet Eşitliğinin İzlenmesi Projesi Faz II, Cinsiyet Eşitliği İzleme Derneği, Mart 2021, p25.

إلا أنّ الإعلان عنه بتاريخ 10 ديسمبر 1948 كان بمثابة انتصار للجنة المعنية بوضع المرأة؛ حيث استخدمته كأساس للعمل من أجل تعزيز المساواة في الحقوق والحريات، لا سيما أنه يشكّل الأساس لتدوين حقوق الإنسان في اتفاقيات دولية معروفة وملزمة قانونا[1].

وقد أعقب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نشر عدد كبير من الصكوك الدولية المهمة؛ كاتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير لسنة 1949، واتفاقية منظمة العمل الدولية لسنة 1951 بشأن المساواة في الأجر بين العمال والعاملات عن العمل المتساوي القيمة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج 1962، واتفاقية جنسية المرأة المتزوجة لسنة 1957، واتفاقية اليونيسكو الدولية لمكافحة التمييز في التعليم لسنة 1960.

والملاحظ من خلال استقراء الصكوك أنّها اهتمت بدرجةٍ كبيرة بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة -وفق المنظور الغربي-، ولم تنص على أي آليات تنفيذٍ ملزمةٍ وواضحةٍ، لذلك اتضح في وقت متأخر الحاجة إلى استكمال المعاهدات العامة لحقوق الإنسان بمعاهدة تنظم كل الجوانب التي تهم حياة المرأة.

وفي سنة 1972، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة السنة الدولية للمرأة لعام 1975، بموجب القرار رقم 3010 من أجل منع التمييز القائم على نوع الجنس، وترتب عن هذا الإعلان أن أصبحت مسألة المرأة محل اهتمام دولي[2].

---

(1) - PIETILA Hilkka, Ibid, p18; Zeynep Alemdar, Ibid, p26.

(2) - Zeynep Alemdar, Ibid, p41.

جاءت فكرة السنة الدولية للمرأة من طرف منظمة نسائية دولية ذات مركز استشاري لدى الأمم المتحدة. وقد تبنت الفكرة اثنتان من النساء الممثلات في اللجنة المعنية بوضع المرأة. وأوصت هذه الأخيرة اللجنة العامة سنة 1972 بإعلان سنة دولية للمرأة سنة 1975. وقد أعلنت الجمعية العامة في قرارها 3010 في 1978/12/13، سنة دولية للمرأة، وكرست السنة لتكثيف العمل بهدف تعزيز المساواة بين النساء والرجال، وكفالة إدماج المرأة في مجمل الجهود الإنمائية، وزيادة مساهمة المرأة في تعزيز السلام العالمي، وقد اعتبرت بداية حقبة نسائية جديدة في الأمم المتحدة وظهور حركة نسائية عالمية.

- MARTHA ALTER CHEN, Engendering world conferences: the international women's movement and the United Nations, Third World Quarterly, Vol 16, No 3, =

واستكمالا للسنة الدولية للمرأة، تم اعتماد اتفاقية حقوق الإنسان للمرأة، المعروفة باسم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، التي اهتمت بالقطاع الخاص الذي كان مغيّبًا قبل ذلك، وشملت موضوعات تنظيم الأسرة بشكل عام. اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 180/34 في 18 ديسمبر 1979، ودخلت حيز النفاذ في 03 سبتمبر 1981، وهي تكفل جميع الحقوق المتساوية للمرأة، بصرف النظر عن حالتها الزوجية، وفي جميع الميادين: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومدنية، تضم 30 مادة في قالب قانوني ملزم[1].

فجاءت هذه الصكوك الدولية خاصة منها اتفاقية "سيداو" لتتعامل مع المرأة باعتبارها كيانًا مستقلًّا عن الأسرة أو المجتمع، ولا علاقة لها بمرجعية دينية أو تاريخية أو أخلاقية.

المطلب الثاني: إضفاء الطابع المؤسسي وتعميم النسوية العالمية

في أواخر سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن العشرين، تميز التنظيم النسوي بإضفاء الطابع المؤسسي وتعميم النسوية العالمية؛ حيث تحوَّل تركيز لجنة وضع المرأة على دور المرأة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصنع القرار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي؛ من أجل تمكين جميع نساء العالم، وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل التي تُعدّ شرطا للوصول للتنمية المستدامة، وبالتالي مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، وتم عقد أربعة مؤتمرات دولية في الفترة الممتدة من 1976 إلى 1995، تناولت المرأة كفاعل أساسي في الأهداف الإنمائية الدولية.

الفرع الأول: مؤتمر مكسيكو سيتي سنة 1975

إدراكا من الحركات النسوية بأنّ التمييز ضد المرأة لا يزال يمثل مشكلة مستمرة في كثير من أنحاء العالم، وبُغية تذكير المجتمع الدولي بهذا الموضوع؛ تم تزامنا مع السنة الدولية للمرأة عقد أول مؤتمر عالمي معني بوضع المرأة في مكسيكو سيتي[2]. وأعدّ هذا

=

1995, p78; Report of the world conference of the international women's year, Mexico City, 19 June - 2 July 1975, UNITED NATIONS, New York, 1976, p2.

(1) - انظر في تفصيل هذه المواد ومضمون هذه الاتفاقية :

https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/fconvention.htm

(2) - https://www.un.org/en/conferences/women/mexico-city1975. Last accessed on 04/08/2024 at 20:38.

المؤتمر خطة عمل عالمية، هدفها "المساواة في الحقوق والتنمية والسلام"، فأعلَنت الأمم المتحدة لسنوات 1976-1985 "عقد المرأة للمساواة في الحقوق والتنمية والسلام"[1].

وبالرغم من أنّه لم يتم سَن أي تشريعات خلال هذا المؤتمر؛ إلاّ أنّ ما تم تأسيسه نال بُعدًا دوليًّا مهمًّا، وهذا يدلّ على أنّ المحاولات السابقة لمعالجة قضايا المرأة عن طريق كتابة المعاهدات، كان يهيمن عليها الذكور، حسب مفهوم الحركات النسوية[2].

الفرع الثاني: مؤتمر كوبنهاجن سنة 1980

بعد اعتماد اتفاقية سيداو في ديسمبر 1979، لاحظت الحركات النسوية أنّ المرأة لا تستطيع الاستفادة من حقوقها، في كثير من الأحيان؛ لذا تم عقد المؤتمر العالمي الثاني المعني بوضع المرأة بعد مرور خمس سنوات من المؤتمر الأول، في كوبنهاجن، بالدنمارك سنة 1980[3].

دعا هذا المؤتمر الحكومات إلى اتخاذ إجراءات لإزالة جميع العبارات التمييزية المتبقية من التشريعات. ولإعلام النساء بحقوقهن عن طريق "محو الأمية القانونية"[4]؛ تم إدراج مسألة "العنف المنزلي" ضمن مجالات المشاكل ذات الأولوية، بالإضافة إلى حق المرأة في التملك والتمتع بالحقوق الجنسية. وأوصى المؤتمر في الأخير بإزالة التحيزات القائمة على نوع الجنس، من خلال المساواة في الحصول على التعليم وفرص العمل، وخدمات الرعاية الصحية الملائمة[5].

الفرع الثالث: مؤتمر نيروبي سنة 1985

بعد خمس سنوات من مؤتمر كوبنهاجن، عُقِد مؤتمر نيروبي في كينيا من 15 إلى 26 جويلية 1985 لتقييم إنجازات عقد الأمم المتحدة (1976-1985)[6]. وأكد المؤتمر حقوق

(1)- Onur DİNÇER, eşitlik tahayyülünün müşterek kurgusu: birleşmiş milletler kadinin statüsü komisyonunun çalişma öncelikleri ve çikan politika metinleri üzerine bir analiz, uzmanlik tezi, T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı Kadının Statüsü Genel Müdürlüğü, Ankara, Nisan 2014, p19.

(2)- O'Donoghue, A., Rowe, A., Feminism, Global Inequality and the 1975 Mexico City Conference, Women and the UN: A new history of women's international human rights, 2021, p88.

(3) - https://www.un.org/en/conferences/women/copenhagen1980. Last accessed on 06/08/2024 at 18:31; Onur DİNÇER, op. cit, p19.

(4) - Felice Gaer, op.cit, p63.

(5) - https://www.un.org/en/conferences/women/copenhagen1980; Onur DİNÇER, Op.cit, pp19-20.

(6) - https://www.un.org/en/conferences/women/nairobi1985. Last accessed on =

المرأة في العمل، وتكوين الجمعيات، والتملُّك أو البيع، والتمتع بتقرير المصير الإنجابي الفردي الذي اعتَبَرَهُ أساس التمتع بالحقوق الأخرى، كما فتح آفاقا أخرى للنساء من خلال علاج قضايا العنف ضد المرأة[1]. وتكلَّلَ باعتماد وثيقة نهائية "استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة"، التي تضمَّنَت استراتيجيات لبقية القرن، مصمّمة لتحسين وضع النساء ودمجهن في جميع جوانب التنمية[2].

الفرع الرابع: مؤتمر بيجين سنة 1995

أعلنت هيلاري كلينتون في بكين سنة 1995 أنّ "حقوق المرأة هي حقوق الإنسان وحقوق الإنسان هي حقوق المرأة"[3] بمناسبة عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في الفترة من 04 إلى 15 سبتمبر 1995.

تم في هذا المؤتمر طرح إعادة تحليل العلاقة بين الرجل والمرأة، وإعادة هيكلة المجتمع الذي من خلاله يمكن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة؛ لذلك يُعتبر مؤتمر بيجين نقطة تحول فارقة في خطة العمل العالمية للمساواة بين الجنسين، خاصة من خلال اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين بإجماع 189 دولة[4]. وحَدَّدَ هذا الأخير أهداف وإجراءات استراتيجية للنهوض بالمرأة تتمثل فيما يلي:

المرأة والفقر، تعليم المرأة وتدريبها، المرأة والصحة، العنف ضد المرأة، المرأة والنزاع

=

06/08/2024 at 21 :57; Karen MATERS, the Nairobi world conference, commission of the European communities directorate-general information, communication, culture Women's Information Service, supplement No. 24 to Women of Europe, April 1986, p8.

(1) - Felice Gaer, Op.cit, p63.

(2) - https://www.un.org/en/conferences/women/nairobi1985. Last accessed on 07/08/2024 at 13:25.

(3) - Laurel Weldon, Amber Lusvardi et al, Feminist waves, global activism, and gender violence regimes: Genealogy and impact of a global wave, Women's Studies International Forum 99 (2023), p4.

(4) - يُعد إعلان ومنهاج عمل بيجين خطة عمل لتمكين المرأة، ويمثل الآن وثيقة السياسة العالمية الرئيسية بشأن المساواة بين الجنسين. بالتزامن مع عقد هذا المؤتمر حاولت الحركات النسوية الدولية التأثير على منهاج العمل الذي سيتم تشكيله في نهاية المؤتمر، من خلال تنظيم "منتدى المرأة"

Onur DİNÇER, op. cit, p22; https://www.un.org/en/conferences/women/beijing1995. Last accessed on 07/08/2024 at 22:22.

المسلح، المرأة والاقتصاد، المرأة في السلطة وصنع القرار، الآلية المؤسسية للنهوض بالمرأة، حقوق الإنسان للمرأة، المرأة ووسائل الإعلام، المرأة والبيئة، وأخيرا الطفلة[1].

في الأخير نصل إلى أنّ هذه المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة بمشاركة الحركات النسوية الدولية أنشأت لنا مخرجات تمثلت في الوثائق السياسية والإعلانات ومناهج العمل، وأكدت إلزامية دمج المرأة في المجتمع على قدم المساواة مع الرجل من خلال إعادة تقييم الأدوار التقليدية المسندة لكل جنس داخل الأسرة بمفهومها التقليدي من جهة، وإعادة تعريف حقوق المرأة وإعادة توجيه بوصلة اهتمام الصكوك الدولية بالمرأة باعتبارها فاعلا أساسيا في قضايا التنمية، وهو ما يظهر جليا في إدماج قضايا المرأة كهدف في الأهداف الإنمائية للألفية.

وإننا نرى أنّ إشراك المرأة في كل ميادين العمل واستغلال طاقاتها الجسدية والفكرية في العمل حتى لا تكون قادرة على أداء واجباتها المنزلية -وعلى رأسها تربية أبنائها- باسم التنمية، ثم مطالبة الرجل بتحَمُّل واجباتها مناصفةً، لَهُوَ الرِّق في ثوبه الجديد تحت غطاء ثوب المساواة والتنمية والسلم.

أضِف إلى ذلك أنّ هذه القوانين الدولية باختلاف أنواعها لم تُشر ولو بشكل يسير إلى الواجبات المفروضة على المرأة المدمجة في المجتمع، سواء تُجاه أسرتها باعتبارها فردًا فيه أو تُجاه المجتمع باعتبارها فاعلا أساسيا في تنميته!

فضلًا أنّ واضعي هذه الصكوك هم مجرد بشر، يُصيبُون ويُخطِئُون، ومِثلَما كانت المرأة ضحية لهم في السابق، قد تُصبح كذلك في المستقبل؛ كون هذه الصكوك في أغلبها غير ملزمةٍ قانونيًّا، وتخضع للتعديل والتبديل كل فترة من الزمن حسب أهواء واضعيها، ولا بد لمن يحفظ حقوق الإنسان أن يكون عليمًا بحاجياته ومتطلباته، يُشَرّع لهم أحكامًا طبقًا للفطرة السّوية، وتكون مُلزِمَةً للنساء كما للرجال، ولا يَقدر على ذلك إلا خالق الإنسان الله سبحانه وتعالى، وهذه الأحكام صالحة لكل زمان ومكان، تُراعي الاختلاف الطبيعي بين الجنسين من حيث التكوين البيولوجي والنفسي، اللذين يؤدّيان إلى التفاوت في بعض الحقوق والالتزامات، فكلا الجنسين مكمِّل للآخر.

(1) - انظر في تفصيل هذه الأهداف والإجراءات الاستراتيجية:

Report of the Fourth World Conference on Women, Beijing, 4-15 September 1995, United Nations · New York, 1996, pp18-285.

خاتمة:

من خلال دراسة هذا الموضوع توصلنا إلى أنّ:

1- الحركات النسوية نشأت نتيجة تهميش الجنس الأنثوي وترسيخ تبعية المرأة للرجل؛ لدحض فكرة أنّ المرأة بلا عقل، وأنها قادرة على اكتساب المعرفة التي تمكنها من المشاركة في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2- مرّت النسوية بأربع موجات مختلفة: نشأت الموجة الأولى كنقد رئيسي للمجتمعات الصناعية، وأكّدَت الموجتان الثانية والثالثة على مشاكل عدم المساواة بين الجنسين، وربط المرأة بالتنمية، في حين ركزت نسوية الموجة الرابعة بشكل خاص على الاستقلال الفردي للمرأة، ومناقشة تمكين النساء والمتحولين جنسيا.

3- الحركات النسوية في مجملها تُحارب التفاوت الفطري بين الرجل والمرأة من أجل إزالته، وتدعو إلى إعادة تقييم الوظائف التقليدية لكلا الجنسين داخل الأسرة والمجتمع، من خلال إدماج المرأة الكامل في المجتمع على قدم المساواة مع الرجل، وإلغاء أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة.

4- تطورت حقوق المرأة من المناداة بالحقوق الفردية والمساواة بين الجنسين، ليُصبح التركيز بعد سنة 1975 على دور المرأة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصنع القرار الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي.

5- ساوى ميثاق الأمم المتحدة بين الرجل والمرأة مساواة مطلقة في جميع الحقوق.

6- جاءت الصكوك الدولية لتتعامل مع المرأة باعتبارها كيانًا مستقلًّا عن الأسرة أو المجتمع ولا علاقة لها بمرجعية دينية أو تاريخية أو أخلاقية.

7- عملت الحركات النسوية، في مؤتمرات الأمم المتحدة، على تصدُّر وضع حقوق المرأة وقضاياها جدول الأعمال الدولي.

8- إشراك المرأة في كل ميادين العمل هو استرقاق لها بمنظور جديد.

9- عدم تضمين القوانين الدولية باختلاف أنواعها الواجبات المفروضة على المرأة المدمجة في المجتمع تُجاه أسرتها وتُجاه المجتمع ككل.

بناءً على هذه النتائج يُمكن تقديم الاقتراحات الآتية:

1- وجوب الحفاظ على كيان الأسرة في صورته النمطية التقليدية؛ من خلال توفير شروط

نجاحها واستمرارها، عن طريق مجابهة العلاقات غير الشرعية، وتشجيع سُبل الزّواج وتيسيره.

2- محاربة العادات والتقاليد الجائرة التي تهضم حقوق المرأة في الدول الإسلامية، لحمايتها من تأثير مطالب الحركات النسوية المتطرفة.

3- التنسيق مع الدول الإسلامية لتفعيل بند تعديل الصكوك الدولية بما يتوافق وخصوصياتها الثقافية والاجتماعية.

4- توعية شرائح المجتمع وفي مقدمتها شريحة النساء بخطورة مخطط الحركات النسوية على كيان الأسرة والمجتمع، خصوصًا في الجانب الأخلاقي، من خلال بث برامج تلفزية وإذاعية، وعقد مؤتمرات وندوات تتعلق بهذا الموضوع.

المراجع:

أولا: مراجع بالعربية

- سمير شيهاني، المساواة في تولّي منصب القضاء بين الحقائق الثلاث: الشرع، القانون، العلم، مجلة المحلل القانوني، جامعة البويرة، مجلد 5، عدد 1، جوان 2023.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

- Ali İbrahim AKKUTAY, İnsan Haklari Hukukunun Pozitivist Yönünü Oluşturan İlgili Uluslararasi Antlaşmalarin Feminist Yaklaşima Etkisi, TBB Dergisi 2017 (özel sayı).
- Alice ECHOLS, Cultural Feminism: Feminist Capitalism and the Anti-Pornography Movement, Social Text, Summer, 1983, No. 7.
- Altan Heper, Feminizm ve Hukuk, Hukuk Kuramı, C. 1, S. 5, Eylül-Ekim 2014.
- Altınbaş Deniz, "Feminist Tartışmalarda Liberal Feminizm," İUKAD, Sayı 9, 2006.
- Andree Michel, Feminizm, presses unıversıtaıres de france, cep üniversitesi.
- Angelica EFFIONG, Sylvia INYANG, A brief history and classification of feminism, a general introduction to feminism and feminist philosophy, November 2020.
- Ayşe SEVİM, feminizm, insan yayınlan, birinci baski: istanbul, mayis 2005.
- Carol MILLER, “Geneva – the key to equality”: inter-war feminists and the league of nations, Women s History Review, Volume 3, Number 2, 1994.
- Caterina PERONI, Lidia RODAK, Introduction. The fourth wave of feminism: From social networking and self-determination to sisterhood, Oñati socio-legal series volume 10, (2020).
- Colleen MACK-CANTY, Third-Wave Feminism and the Need to Reweave the Nature/Culture Duality, NWSA JOURNAL, VOL. 16 No. 3, 2004.

- Dawn POMRENING, The Second Wave of the Women's Rights Movement: Different Women, Different Missions, https://minds.wisconsin.edu/bitstream/handle/1793/35540/Pomrening.pdf?sequence=2&isAllowed=y
- Edanur KICIT, Yasin ÖZTÜRK, Devletler Hukuku Mu? Erkekler Hukuku Mu? Uluslararası Hukukun Kuruluş, İşleyiş ve Pratiklerine Dair Feminist Eleştiri, Journal of Academic Opinion 2023 3(1).
- Elizabeth A. Flynn, feminist theories/ feminist composition, college English, volume 57, number 2, february 1995.
- Felice GAER, Women, international law and international institutions: The case of the United Nations, Women's Studies International Forum 32, 2009.
- Janine LILADHAR, Third Wave Feminist Analysis: An Approach to the Exploration of Discourses of Femininity, A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements of Sheffield Hallam University for the degree of Doctor of Philosophy, March 2001.
- John P. HUMPHREY, The Memoirs of John P. Humphrey, the First Director of the United Nations Division of Human Rights, Human Rights Quarterly, Vol. 5, No. 4 (Nov., 1983).
- Karen MATERS, the Nairobi world conference, commission of the European communities directorate-general information, communication, culture Women's Information Service, supplement No. 24 to Women of Europe, April 1986.
- Laurel WELDON, Amber Lusvardi et al, Feminist waves, global activism, and gender violence regimes: Genealogy and impact of a global wave, Women's Studies International Forum 99 (2023).
- Linda ALCOFF, Cultural Feminism versus Post-Structuralism: The Identity Crisis in Feminist Theory, Journal of Women in Culture and Society 1988, vol. 13, no. 3J.
- Margaret E. GALEY, International Enforcement of Women's Rights, Human Rights Quarterly, Vol. 6, No. 4 (Nov., 1984).
- María DEL PILAR QUINTANA TEIXEIRA, The influence of feminism and LGBTQ+ movements on language change in English: the expansion of gender-neutral language, Final Degree Thesis, Degree in English Language and Literature, faculty of philology, University of Santiago de Compostela, 2021-2022.
- Martha ALTER CHEN, Engendering world conferences: the international women's movement and the United Nations, Third World Quarterly, Vol 16, No 3, 1995.
- Maxine MOLYNEUX et al, new feminist activism, waves and generations, background paper prepared for the 25th anniversary of the Beijing platform for action, 64th session of the commission on the status of women, N° 40, UN Women, April 2021.
- Maxine MOLYNEUX, et al, new feminist activism, waves and generations, background paper prepared for the 25th anniversary of the Beijing platform for action, 64th session of the commission on the status of women, N° 40, UN women, April 2021.

- Micheline Dumont, The Women's Movement: Then and Now, CRIAW/ICREF, July 1986.
- Mihai Androne, A Terminological Analysis of Feminist Ideology, The 4th Edition of the International Conference: Paradigms of the Ideological Discourse 2012, Procedia - Social and Behavioral Sciences 63 (2012).
- Mohajan Devajit, Mohajan Haradhan, Feminism and feminist grounded theory: a comprehensive research analysis, Munich Personal RePEc Archive, 10 July 2022.
- Mohajan HARADHAN, Four Waves of Feminism: A Blessing for Global Humanity, Studies in Social Science & Humanities, SEP. 2022 VOL.1 NO.2.
- Nursen GÖMCELİ, Dördüncü Dalga Feminizm ve 21; Yüzyıl İngiliz (Feminist) Tiyatrosunda Görülen Etkileri Üzerine Bir Değerlendirme: #MeToo Örneği, Klagenfurt Üniversitesi, Kültür ve Eğitim Bilimleri Fakültesi, İngiliz ve Amerikan Çalışmaları Bölümü, Theatre Academy (2) 2023.
- O'Donoghue, A., Rowe, A., Feminism, Global Inequality and the 1975 Mexico City Conference, Women and the UN: A new history of women's international human rights, 2021.
- Onur DİNÇER, eşitlik tahayyülünün müşterek kurgusu: birleşmiş milletler kadinin statüsü komisyonunun çalişma öncelikleri ve çikan politika metinleri üzerine bir analiz, uzmanlik tezi, T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı Kadının Statüsü Genel Müdürlüğü, Ankara, Nisan 2014.
- Özlem Tür, Çiğdem Aydın Koyuncu, Feminist Uluslararası İlişkiler Yaklaşımı: Temelleri, Gelişimi, Katkı ve Sorunları, Uluslararasiilişkiler, Cilt 7, Sayı 26, Yaz 2010.
- Patricia OROLIĆ, three waves of feminism: challenging the patriarchal society and influencing society's view on "gender" and "queer", Undergraduate thesis, Undergraduate study of English language and literature (double major), Završni rad, 2021.
- Pietila HILKKA, engendering the global agenda: The Story of Women and the United Nations, Development Dossiers are produced by the UN Non-Governmental Liaison Service, 2002.
- Radhika BALAKRISHNAN et al, toward a more feminist united nations, international center for research on women, Washington, September 2016.
- Rekha PANDE, The History of Feminism and Doing Gender in India, Revista Estudos Feministas, Florianópolis, 26 (3).
- Zeynep ALEMDAR, Toplumsal Cinsiyet Eşitliğine Erişimde Normlar ve Standartlar, Eğitim Materyali, Türkiye'de Katılımcı Demokrasinin Güçlendirilmesi: Toplumsal Cinsiyet Eşitliğinin İzlenmesi Projesi Faz II, Cinsiyet Eşitliği İzleme Derneği, Mart 2021.
- Report of the Fourth World Conference on Women, Beijing, 4-15 September 1995, United Nations · New York, 1996.
- Report of the world conference of the international women's year, Mexico City, 19 June - 2 July 1975, UNITED NATIONS, New York, 1976.

- Ülker Yükselbaba, Feminist perspektiften hukuk, (Iühfm c. lxxiv, s. 1, 2016).
- Three Waves of Feminism From Suffragettes to Grrls, https://www.sagepub.com/sites/default/files/upm-binaries/6236_Chapter_1_Krolokke_2nd_Rev_Final_Pdf.pdf. Last accessed on 13/07/2024 at 15:40.
- Women's economic empowerment in the changing world of work, commission on the status of women Sixty-first session, UN Women, New York 13 – 24 March 2017.
- https://www.un.org/ar/about-us/history-of-the-un. Last accessed on 26/07/2024 at 15 :13.
- https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text. Last accessed on 26/07/2024 at15 :26.
- https://www.un.org/en/conferences/women/copenhagen1980. Last accessed on 06/08/2024 at 18:31.
- https://www.un.org/en/conferences/women/mexico-city1975. Last accessed on 04/08/2024 at 20 :38.
- https://www.un.org/en/conferences/women/nairobi1985. Last accessed on 06/08/2024 at 21 :57
- https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/fconvention.htm
- https://www.un.org/en/conferences/women/beijing1995. Last accessed on 07/08/2024 at 22:22.